

هاني المصري*
خليل شاهين**

بعد ثمانية أعوام: انتفاضة الأقصى في طريقها إلى انتفاضة ثالثة

المقالة التالية محاولة لتقويم انتفاضة الأقصى بعد ثمانية أعوام على انطلاقها: ما أنجزت؟ وأين أخفقت؟ وهل كان في الإمكان الوصول إلى النتائج السياسية التي وصلت إليها من غير استخدام وسائل العنف المتعددة؟ وهل كانت الانتفاضة خياراً ضرورياً، أم أن المجتمع الفلسطيني انزلق إليها من دون بصيرة فألحق الضرر بمسيرته السياسية؟

تميل المقالة إلى القول إن إسرائيل تمكنت، بذريعة العنف المتمادى الذي مارسه فصائل فلسطينية كثيرة ضد المدنيين الإسرائيليين، من الانقلاب على اتفاق أوسلو انقلاباً تاماً، فحطمت البدايات التكوينية للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى الفوضى والفلتان الأمني، وإلى سيطرة المجموعات المسلحة على الحياة اليومية في المجتمع الفلسطيني. ولعل هذه العوامل، علاوة على غيرها، كانت المقدمة الطبيعية للاحتراب الداخلي والانقسام السياسي اللذين تجليا، أكثر ما تجليا، في قطاع غزة، واللذين أديا، في نهاية المطاف، إلى الانفصال الجغرافي.

يعتبر تقويم انتفاضة الأقصى صعباً وإشكالياً، وعليه فهو مثار جدل خلافي، يبدأ من عدم التوافق على الإطار العام للنقاش أصلاً. إنه خلاف يحتدم أحياناً قبل أن يبدأ النقاش؛ يصطدم بجدل بشأن نقطة البداية في عملية التقويم، وليس بشأن منهجيتها فقط. لذلك، تهيم على النقاش أسئلة قد تكون مشروعة، لكنها لا تقل صعوبة عن أسئلة بدء الخلق المتداوله بلا أجوبة قاطعة على مدى عشرات آلاف الأعوام: لماذا الخلق، وغايته، ومصيره، وماهية الخالق وحكمته؟ وهل كان يمكن للخلق أن يكون على غير صورته اليوم؟

من هذه الأسئلة مثلاً: هل كان لا بد من الانتفاضة؟ ألم يكن هناك خيارات أخرى؟ ما هي غايتها، وماذا حققت؟ هل كانت فرصة أم إنها أضاعت فرصة؟ هل جاءت لتحسين شروط المفاوضات أم تمرداً على نهج المفاوضات؟ وهل حقاً اختبر خيار أوسلو حتى نهايته أم أجهضته الانتفاضة ذاتها؟ ثم هل كان يمكن للانتفاضة أن تكون على غير الصورة التي ظهرت فيها أمام العالم؟

هذه الأسئلة كلها مهمة وضرورية، لكنها "تندب الحظ" أكثر من سعيها لتقويم مسار مضى على ولوجه سبعة أعوام، من الأولى أن تناقش سلبياته وإيجابياته ودروسه. فالانتفاضة اندلعت وتدرج فعلها ككرة الثلج، ولا طائل في عدم تحرير النقاش من أسر لحظة ما قبل اندلاعها.

لا غاية تدرك لمثل هذا النقاش عند تقويم الانتفاضة، ولا سيما أنه يدور بين تيارات سياسية في المجتمع الفلسطيني، كل منها يحاول توظيف أسباب اندلاع الانتفاضة وأساليبها وأهدافها ونتائجها والأوضاع المحيطة بها لخدمة رؤيته السياسية فيما يتعلق بكيفية حل المسألة الوطنية، بما في ذلك توظيف الجدل بشأن نجاحات وإخفاقات الانتفاضة في هذا السياق.

في إطار هذا الجدل تثار أسئلة كثيرة، لكن بعضها ينطلق من موقف يرفض خيار الانتفاضة أصلاً، ويعتبره أقرب إلى فعل تخريبي ألحق أمدح الأضرار بالشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. وقلما عبر معارضو هذا الخيار عن موقفهم جهاراً، لكنهم ينتمون علناً إلى تيار "الفرص الضائعة"، الذي يعتبر أن الفلسطينيين أضعافوا قبيل اندلاع الانتفاضة فرصتين مفصليتين على الأقل: الأولى بأداء سياسي واقتصادي دون المستوى المطلوب حال دون الاستفادة من مرحلة أوسلو الانتقالية في سياق عملية بناء داخلي للسلطة الوطنية تقرب الفلسطينيين من لحظة الاستقلال والتحرر من الاحتلال، والثانية بأداء سلمي خلال مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000 فوت فرصة القبول أو اعتماد سياسة "لعم" في التعامل مع عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية حينذاك إيهود براك، ومن ثم مقترحات

الرئيس الأميركي بيل كلينتون. ومن المنطقي، في ضوء ذلك، تحميل المسؤولين عن إضاعة الفرص قدراً كبيراً من المسؤولية عن خلق مناخات تتسم بالسلبية والإحباط أدت إلى انفجار شعبي أخذ شكل الانتفاضة. وفي أجواء فشل مفاوضات كامب ديفيد، ومأزق استعصاء تحول مشروع سلطة الحكم الذاتي بعد انتهاء المرحلة الانتقالية إلى مشروع دولة مستقلة، سادت لفترة من الزمن أجواء من الجدل فيما خص تقويم أسباب اندلاع الانتفاضة بين من اعتبرها تمرداً على نهج المفاوضات برمته، وبين من اعتبرها محاولة فلسطينية لتحسين شروط هذه المفاوضات. وكلتا وجهتي النظر، على الرغم من اختلافهما، انطلقت من البحث أساساً، لا حصراً، عن أسباب فلسطينية وراء اندلاع الانتفاضة، لكنهما أغفلتا عملياً ما هو أكثر أهمية في تفسير التمرد الشعبي الموجه حصرياً ضد الاحتلال، وهو البحث عن أسباب وعوامل حاسمة كانت تكمن في مستوى تقدم مشروع الرؤية الإسرائيلية للحل على أرض الواقع.

لقد ساهم الانشغال بالجدل في شأن جدوى المفاوضات أو مدى القدرة على توظيف الفعل الانتفاضي اليومي لتحسين شروط المفاوضات، في لحظة لم يكن مطروحاً فيها إعادة التفاوض أصلاً، في تركيز قسط واسع من النقاش الداخلي على تحسين أداء السلطة، والضغط على الرئيس الراحل ياسر عرفات من أجل إطلاق عملية إصلاح في بنية مؤسسات السلطة المدنية والأمنية وصلاحيات صنع القرار فيها، في وقت كانت هذه المؤسسات تتعرض لتدمير إسرائيلي منهجي يجعل مقولات الإصلاح أمراً مطروحاً إماً خارج السياق، وإمّا لأسباب تتعلق بأجندات خارجية تضغط، في سياق الصراع الداخلي بشأن السلطة، لتعزيز مواقع تيار فلسطيني أكثر اعتدالاً واستعداداً لإبداء مرونة سياسية.

والمفارقة هي أن كل ما سبق لم يترافق مع ضغط داخلي موزن لإطلاق عملية إصلاح في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل إعادة بناء النظام السياسي على مستوى المنظمة والسلطة، بشكل يضمن أولاً تعزيز تعددية المشاركة السياسية، في ضوء التطورات، في مركبات الحركة الوطنية وحجوم الفصائل المكونة لها، وثانياً توحيد مرجعية البرنامج الوطني والقرار السياسي، وثالثاً تحسين الأداء الفلسطيني في شتى المجالات، بما فيها إدارة الانتفاضة، والاستثمار السياسي لتفاعلاتها ونتائجها، أو حتى إدارة المفاوضات عندما يحين وقت استئنافها. في نهاية المطاف، مع اشتداد حدة الانتفاضة والقمع الإسرائيلي لها، كان الانفصال يتعزز بين السلطة والناس، بين الخطاب السياسي الرسمي وخطاب الانتفاضة، وبدا النقاش في أوساط النخب السياسية، وحتى مضمون قضايا الصراع داخل السلطة، في واد، والناس في واد آخر على خطوط المواجهة الشعبية عند حواجز الاحتلال، إلى الحد الذي دفع البعض إلى القول إن الانتفاضة كانت تعبيراً عن عجز السلطة والفصائل معاً، وتحولاً قررت الجماهير الشعبية من خلاله أن تأخذ زمام المبادرة بيدها. ولم يكن ممكناً في ظل هذا الانفصام أن تتدخل السلطة أو حتى القوى السياسية من أجل إدارة الفعل الشعبي الجامح وتوجيهه، إلا من خلال إقحام استخدام السلاح في انتفاضة شعبية، والانجرار إلى مواجهة عسكرية غير متكافئة مع الآلة الحربية الإسرائيلية، الأمر الذي جعل تكلفة خسائر الانتفاضة باهظة، بشرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

في جميع الأحوال، كان الخلاف فيما يتعلق بتقويم أسباب اندلاع الانتفاضة ينسحب على تحديد شعارها الناظم وأهدافها القريبة والبعيدة، وكذلك الأساليب التي يجب أن تعتمدها في مواجهة مخططات الاحتلال ويطش آتته العسكرية، خلافاً لما كان عليه الحال في إبان الانتفاضة الأولى التي اندلعت في سنة 1987، وحملت شعار "الحرية والاستقلال"، حتى بدا كأنما كانت الانتفاضة الأولى عامل توحيد على المستوى الشعبي وعلى مستوى النظام السياسي، ولا سيما باستعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية عقب اندلاع هذه الانتفاضة، بينما كانت الانتفاضة الثانية عامل تقسيم على المستويين أيضاً، وخصوصاً منذ الانتخابات التشريعية الثانية سنة 2006، وصولاً إلى الانقسام السياسي والجغرافي الراهن ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

انتفاضة أم "انتفاضات"؟!

في نقطة الانطلاق لعملية التقويم، لا يمكن افتراض القبول بأن الانتفاضة كلها "إيجابية" استناداً إلى كونها انتفاضة يخوضها شعب تحت الاحتلال ضد هذا الاحتلال؛ فالانتفاضة شأنها شأن شتى أشكال المقاومة السلمية والمسلحة ليست صنماً نعبد، وإنما وسيلة لتحقيق هدف محدد أو عدة أهداف في لحظة تاريخية معينة. وبالتالي، يجب أن تخضع للتقويم في ضوء مدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق هذا الهدف أو تلك الأهداف. ويعني ذلك، بلغة

السياسة، أن الانتفاضة يجب أن تقاس في ضوء حسابات الربح والخسارة، ومدى تحقيقها للمصلحة الوطنية وانسجامها مع السياسة الفلسطينية القائمة على ما يعرف ببرنامج الإجماع الوطني. ولدى مغادرة مواقع "تقديس" الانتفاضة كبقرة حلوب كان ينتظر منها أن تدرّ كل الحلول، يمكن أن تتحول السلبيات إلى دروس يستفاد منها في مجتمع ربما تنتظره انتفاضة أخرى أو أكثر في صراع يحتدم مع الاحتلال. وفي السلبيات، تبرز أولى الإشكاليات في كون انتفاضة الأقصى ليست انتفاضة واحدة، بل هي عدة "انتفاضات" في آن واحد، بحسب الموقف السياسي للاتجاهات السائدة في الحياة السياسية الفلسطينية:

- بالنسبة إلى اتجاه سياسي معيّن، إنها انتفاضة لتحريك الموقف الذي انتهت إليه عملية المفاوضات وفق موازين القوى المحلية والخارجية التي كانت سائدة حينذاك، بما يخدم تحسين شروط المفاوضات بعد فشل قمة كامب ديفيد؛ أي أن التعامل معها كان باعتبارها مجرد "رسالة"، ولذلك من الواجب ألا تستمر أكثر من بضعة أسابيع كحد أقصى.
- وبالنسبة إلى اتجاه آخر هي انتفاضة من أجل إعادة الاعتبار إلى الدور الشعبي والمقاومة بهدف تصحيح مسار اتفاق أوسلو، الذي أسقط وبعثر الأوراق الفلسطينية، وعلى رأسها ورقة سلاح المقاومة، قبل تحقيق أهدافها.
- أما بالنسبة إلى اتجاه ثالث فهي انتفاضة ضد عملية المفاوضات واتفاق أوسلو، بهدف اعتماد مقاومة الاحتلال خياراً وحيداً أو أساسياً، والعودة إلى سياسة التحرير الكامل، وإن على مراحل. كما أنها ضد سياسة الاتجاه الحاكم على مستوى السلطة ومنظمة التحرير.

لكن هذا التباين في النظر إلى أهداف الانتفاضة وكيفية توظيفها لخدمة هذا الموقف أو ذاك، لا يحجب حقيقة أنها جاءت كردة فعل على العدوان العسكري الشامل الذي شنته حكومة إيهود براك بعد فشل قمة كامب ديفيد. إذ إن هذه الحكومة قررت استخدام القوة لتحقيق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها على طاولة المفاوضات، فاخترت الفلسطينيون التصدي لها بفعل شعبي جماعي انفجر على الحواجز من دون تخطيط مسبق.

ما سبق أمر مهم، لأن الفارق جوهري وحاسم بين أن تندلع الانتفاضة بمبادرة فلسطينية تتويجاً لقرار سياسي، وبين أن تكون ردة فعل. صحيح أن الرئيس ياسر عرفات فكر في توظيف الغضب الشعبي العارم على زيارة زعيم حزب الليكود حينذاك، أريئيل شارون، للحرم القدسي الشريف، لكنه لم يخطط أو يعد نفسه، وربما لم يتصور، أن التظاهرات والمواجهات في الأيام الأولى كانت إيذاناً بتفجر انتفاضة عارمة ستستمر عدة أعوام. لقد كان قرار المجابهة العنيفة إسرائيلياً، إذ أراد براك وأركان حكومته والمؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية خوض معركة كسر عظم لإخضاع القيادة الفلسطينية، مستغلين كون الوضع مؤتياً في ظل الغضب الأميركي، وإلى حد ما الأوروبي، بسبب رفض قيادة عرفات "العرض السخي" الذي قدمه براك في قمة كامب ديفيد.

ولعل أكبر دليل على ذلك أن جيش الاحتلال كان دمويّاً في مواجهة المتظاهرين العزل منذ اللحظة الأولى، إذ أطلق جنود الاحتلال أكثر من خمسة ملايين رصاصة في الأيام الأولى للانتفاضة، في حين عمدت حكومة براك إلى إفشال ما عرف بـ "مبادرة كلينتون" ومفاوضات طابا. وقد أوضح براك نفسه لاحقاً أن هدفه من هذه المفاوضات كان "إزالة القناع عن وجه عرفات" وليس إبرام السلام معه. في المقابل، كان عرفات وأركان القيادة الفلسطينية عامة يعتقدون أن قمة شرم الشيخ التي عقدت بعد أسابيع قليلة على اندلاع الانتفاضة، كانت كافية لوضع حد لهذه الانتفاضة، بعدما حققت هدفها في توجيه رسالة إلى الإسرائيليين والعالم كله بأن الرد الفلسطيني على التنكر للحقوق الفلسطينية جاهز وحازم. ولا يزال بعضنا يذكر اللقاء الذي جمع بين محمود عباس وعدد من الصحفيين عقب قمة شرم الشيخ، وأكد فيه أن الانتفاضة انتهت وحققت هدفها!

لم يطابق حساب الحقل حساب البيدر. فقد تصاعدت الانتفاضة، في حين نفذت إسرائيل انقلاباً كاملاً على اتفاق أوسلو، الذي كان براك تحفظ إزاءه عندما كان رئيساً للأركان ثم وزيراً في حكومة يتسحاق رابين. وعندما أصبح رئيساً للحكومة حاول أن يترجم تحفظه هذا بالمطالبة بالدمج ما بين استحقاقات والتزامات المرحلتين الانتقالية والنهائية. فقد اعتبر أن التفاوض مع الفلسطينيين من موقع قوة في وقت تحتفظ إسرائيل باحتلالها المباشر لمعظم الأراضي الفلسطينية أفضل كثيراً من التفاوض بعد استكمال "إعدادات الانتشار" المنصوص عليها في الاتفاقيات

الموقعة مع الفلسطينيين. لذلك سعى براك للقفز عن المرحلة الانتقالية والدخول فوراً في المرحلة النهائية للحل الذي كانت حكومته تسابق الزمن لفرض معالمه على الأرض. مع فشل مباحثات طابا، أدرك الجميع في الجانب الفلسطيني أنهم أمام انتفاضة طويلة، تتطلب الصمود في مواجهة العدوان الإسرائيلي وتعزيز الوحدة الميدانية. لكن تصاعد بطش الاحتلال ودمويته في مواجهة الانتفاضة الشعبية، استدرك الفصائل المتعددة إلى مربع "عسكرة" الانتفاضة، مع تساقبها إلى تنفيذ العمليات المسلحة في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، وداخل الخط الأخضر. وأخذت أشكال الانتفاضة الشعبية السلمية تتراجع لمصلحة حرب عسكرية كان عنوانها الأبرز العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل. وهذه الحرب تلائم إسرائيل، لأنها تمكنها من استخدام تفوقها العسكري بشكل مفرط إلى أقصى مدى، لكن بأقل إدانة دولية متوقعة.

حساب الربح والخسارة

على الرغم من كل ما سبق يبقى السؤال الأساسي، الذي تحدد الإجابة عنه أكثر من غيرها نتيجة الانتفاضة من حيث النجاح أو الفشل، هو: هل أصبح الفلسطينيون بعد أكثر من سبعة أعوام على اندلاع انتفاضة الأقصى أقرب إلى تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمها إقامة الدولة المستقلة والعودة وتقرير المصير؟ ومن هذا السؤال يتفرع سؤال آخر تصعب الإجابة عنه: لو لم تندلع الانتفاضة هل كان حال الفلسطينيين سيكون أفضل مما هو عليه اليوم، أم أسوأ؟

يكشف حصاد الانتفاضة عن سقوط نحو 5000 شهيد، على رأسهم عدد من أبرز قادة الشعب الفلسطيني، مثل ياسر عرفات وأبو علي مصطفى والشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي، وجرح 60.000 مواطن، بينهم أكثر من 1500 أصيبوا بإعاقات دائمة، في حين اعتقل أكثر من 80.000 فلسطيني، لا يزال أكثر من 11.000 منهم رهن الاعتقال، وبينهم قادة مثل أحمد سعدات ومروان البرغوثي وعزيز الدويك وعشرات النواب والوزراء السابقين. كما تكبد الفلسطينيون خسائر اقتصادية فادحة أوصلت السلطة والاقتصاد برمته إلى حافة الانهيار الشامل، وخصوصاً بعد تدمير البنية التحتية للسلطة، ووصول معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة، تنذر بانفجارات اجتماعية كبرى. وترافق كل ذلك مع تصدع في القيم الاجتماعية جراء الشعور العام بالفشل وعدم تحقيق الانتفاضة لأهدافها على الرغم من خسائرها الفادحة، بينما تفاقمت حالة الفوضى والفلتان الأمني عقب استهداف الاحتلال مؤسسات السلطة الأمنية، بما فيها مقار جهاز الشرطة، خلال عملية "السور الواقعي" التي أعادت فيها حكومة شارون احتلال الضفة الغربية ومحاصرة الرئيس عرفات في مقره في مدينة رام الله حتى اغتياله بالسم. وأدت هذه الحالة إلى سيطرة الميليشيات المسلحة على مقاليد الحياة، والاحتماء بالعشيرة والعائلة، في حين أصبحت السلطة في أضعف حالاتها، إلى الحد الذي دفع إلى تعالي أصوات تطالب بحلها.

غير أن الخسارة الأعظم التي مني بها الشعب الفلسطيني تمثلت في الاحتراب الداخلي وتفاقم الصراع بشأن السلطة، وصولاً إلى الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي ينذر استمراره بضياع القضية الوطنية، ولا سيما أن هذا الانقسام يتماشى موضوعياً مع المخطط الإسرائيلي الساعي لتفكيك المجتمع الفلسطيني على مقاس كانتونات في الضفة الغربية إلى جانب الكانتون الحالي في قطاع غزة، الذي تم ترسيمه منذ الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب منه.

وفي إطار هذا المخطط الإسرائيلي، يجب النظر إلى تنفيذ حكومة شارون خطوة "الانفصال" أو فك الارتباط بقطاع غزة، التي صورها معظم الفلسطينيين انتصاراً للانتفاضة والمقاومة ودرحاً للاحتلال، في حين أنها جاءت في سياق استعادة إسرائيل زمام المبادرة سياسياً بعدما استعادته عسكرياً. وقد كان الانسحاب من القطاع خطوة إلى الوراء من أجل التقدم عشرات الخطوات إلى الأمام في الضفة. ففي نهاية المطاف، حولت إسرائيل القطاع إلى أكبر سجن في التاريخ، واستفادت من حيز واسع من حرية العمل في الضفة لتسريع تنفيذ مخططاتها الاستيطانية والعنصرية، وصولاً إلى بناء جدار الضم والتوسع والفصل العنصري الذي قطع أوصال الضفة إلى عدة كانتونات.

وفي الواقع، لا يمكن فهم ما حدث في قطاع غزة في 14 حزيران/يونيو الماضي بمعزل عن مخطط تفكيك المجتمع الفلسطيني، وضمنه عملية الفصل المبرمجة التي تمت بين الضفة والقطاع، وخصوصاً منذ توقيع اتفاق أوسلو، والتي يمكن حسابها تعبيراً عملياً عن الرؤية الإسرائيلية التي تفصل أصلاً مصير الضفة عن مصير القطاع. وهذا أمر يعني من حيث النتائج العملية خلق حالة من الفصل بين القضايا والأراضي التي توحد الفلسطينيين جميعاً داخل الوطن وخارجه.

المقاومة المسلحة

من أسوأ الخسائر التي لحقت بالفلسطينيين التراجع في مكانة القضية الفلسطينية، التي باتت تصور كقضية إنسانية لا قضية تحرر وطني. فقد استخدمت إسرائيل الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد ما يسمى "الإرهاب" منذ أحداث أيلول/سبتمبر 2001 للربط بين نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة للاحتلال وبين "الإرهاب"، ولا سيما باستفادة الاحتلال، سياسياً وإعلامياً، من وقوع الفلسطينيين في فخ تنفيذ عمليات استهدفت المدنيين داخل إسرائيل.

إن الخلل في انتفاضة الأقصى لا يكمن في اللجوء إلى المقاومة المسلحة، وإنما في التركيز على استهداف المدنيين داخل إسرائيل، الأمر الذي دفع الصراع نحو معارك حاسمة وفاصلة، لم يكن الفلسطينيون مستعدين لها. فقد كان من الصعب تجنب المقاومة المسلحة في الوقت الذي استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة، واجتاحت المدن والقرى والمخيمات، ونفذت عمليات الاغتيال والقصف الجوي الوحشي في عمق المناطق السكنية. ومع ذلك، كانت الحكمة تقتضي توجيه المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال والمستوطنين، باعتبار ذلك حقاً للشعوب الخاضعة للاحتلال يكفله القانون الدولي والأمم المتحدة.

وسيبقى بعض العمليات المسلحة أقرب إلى الدروس المهمة في المقاومة، ولا سيما تلك التي استهدفت المواقع والحواجز العسكرية لقوات الاحتلال في عين الحرامية وعين عريك، وكذلك المستعمرات والمستوطنين، ونسف الدبابات في غزة، إذ حظي مثل هذه العمليات بتأييد شعبي كاسح، بل إن بعض الإسرائيليين لم يخف تقديره وإعجابهم بقدرة المقاومة على تخطيط وتنفيذ عدد من هذه العمليات، إلى الحد الذي دفع وزيرة الخارجية الإسرائيلية الحالية، تسيبي ليفني، المعروفة بمواقفها المتطرفة، إلى الإقرار بأن العمليات المسلحة ضد دوريات الجيش الإسرائيلي "ليست إرهاباً".

كانت الحكومة الإسرائيلية تدرك أن تكرار تجربة الانتفاضة الشعبية الأولى يضعها في المربع الخاسر سياسياً وإعلامياً واقتصادياً، ولذلك اعتبرت الانتفاضة الثانية "حرباً"، وسعت لتصويرها على أنها قتال يدور بين جيشين، إلى الحد الذي دفع بعض الإسرائيليين الأكثر تطرفاً إلى اعتبار الحرب التي خاضها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية خلال عملية "السور الواقى" استكمالاً لما كان يجب القيام به خلال ما تسميه إسرائيل "حرب الاستقلال" في سنة 1948. وبذلك، نجحت إسرائيل في استدراج الفلسطينيين إلى مربع الحرب التي تجيدها بفعل تفوقها العسكري، الأمر الذي أدى إلى الرد المسلح على إطلاق جنود الاحتلال النار عشوائياً على المتظاهرين العزل، وهو ما ساهم في تشجيع "عسكرة" الانتفاضة على حساب طابعها الشعبي، بل التسابق على إطلاق النار من جانب الملتزمين حتى خلال المسيرات وتشجيع الشهداء.

ومع طغيان طابع "العسكرة" على المشهد العام تراجع الطابع الشعبي، حتى توقفت الانتفاضة عملياً، ولم يتبق منها سوى بعض أشكال الفعل الشعبي ضد بناء الجدار والاستيطان في بلعين والولجة وأم سلمونة وغيرها، وبعض العمليات المسلحة المتفرقة والمتباعدة في الضفة، إلى جانب إطلاق الصواريخ والقذائف من غزة في اتجاه جنوب إسرائيل، بينما تلجأ الحكومة الإسرائيلية إلى رفع تكلفة إطلاق هذه الصواريخ من خلال الاعتداءات المتواصلة ضد المدنيين وتشديد الحصار على القطاع.

مكاسب استراتيجية

في حساب الربح والخسارة، لا يمكن أن نسقط من حسابات الربح أن الانتفاضة أعادت الصراع إلى طبيعته الأصلية باعتباره صراعاً يخوضه شعب محتل ضد الاحتلال، كما أعادت صورة القضية الفلسطينية إلى أصلها كقضية تحرر وطني، بعدما شوه اتفاق أوسلو الطابع التحرري للنضال الفلسطيني، وصوّر الصراع من أجل الحرية والاستقلال على أنه مجرد نزاع بشأن الحدود في طريقه إلى الحل عاجلاً أو آجلاً.

جاءت الانتفاضة كتمرد على الرؤية الإسرائيلية التي تعاملت مع خريطة اتفاق أوسلو عملياً باعتبارها خريطة الحل النهائي، وبذلك سلطت الضوء على فشل الرهان على الحلول الانتقالية التي توظفها إسرائيل لفرض الوقائع على الأرض بقوة السلاح، بما في ذلك الاستيطان والتهويد والحواجز وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية. وبهذا المعنى، كشفت الانتفاضة عورة "أوسلو"، باستعصاء تحويل مشروع سلطة الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967.

كانت انتفاضة الأقصى رداً جماعياً على مشروع تفكيك نسيج المجتمع الفلسطيني المتماسك على قاعدة وحدة أرضه وتواصله ديموغرافياً، ورفضاً لمحاولة ترسيم "دولة الكانتونات". لذلك، تجاوز الفعل الشعبي الجماعي نطاق خريطة أوسلو المقسمة بين المناطق المصنفة (أ، ب، ج)، وامتد موحداً على مجمل خريطة الانتشار الفلسطيني في المدن والقرى والمخيمات. ويمكن القول إن الانتفاضة ساهمت في استعادة الهوية الوطنية الجماعية للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، بل يذهب البعض إلى اعتبارها عاملاً ساهم في تعزيز مسار النهوض القومي للفلسطينيين وحركتهم الوطنية داخل إسرائيل، في أعقاب مشاعر الإحباط الناتجة من اتفاق أوسلو، ولا سيما أن هبة فلسطيني الداخل بما رافقها من سقوط 13 شهيداً أعادت الجدل داخل إسرائيل بشأن استحالة نجاح الأسرلة ذات الطابع العنصري في تبيد الهوية الوطنية للفلسطينيين في إسرائيل.

كما أعادت الانتفاضة الاعتبار إلى الحقوق الفلسطينية بصفقتها العامل الموحد للهوية الوطنية لمجموع الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم داخل الوطن وخارجه، الأمر الذي وجد تجلياته في أشكال التضامن الفلسطيني في بلاد الشتات مع الطابع التحرري للانتفاضة، والتوجه نحو تأليف اللجان الداعمة للانتفاضة والمقاومة، ولجان الدفاع عن حق العودة في كثير من الدول. وانعكس مجمل هذا النهوض الوطني على تفعيل الدعم العربي والدولي لقضية الشعب الفلسطيني، كما تجلّى بالتظاهرات وحملات التبرع والدعم الشعبي، فضلاً عن اتساع نطاق الحملة الشعبية الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وتقديمها شهداء على أرض فلسطين، مثل المتضامنة الأميركية راشيل كوري التي قضت تحت جرافة للاحتلال في قطاع غزة.

في المقابل، أحدثت تداعيات الانتفاضة تأثيرات مرحلية واستراتيجية داخل المجتمع الإسرائيلي. فقد تكبدت إسرائيل أكثر من 1500 قتيل وعدة آلاف من الجرحى وتدهور الاقتصاد الإسرائيلي في الأعوام الأولى للانتفاضة بمعدلات غير مسبوقة، ولا سيما جراء غياب الأمن داخل إسرائيل، وشعور أوساط إسرائيلية متزايدة بأن مسألة وجود إسرائيل نفسها لا تزال موضع شك، الأمر الذي ساهم في زيادة الهجرة المعاكسة، بما فيها هجرة الكفاءات والاستثمارات الإسرائيلية والأجنبية، في حين يقدر بعض الاستطلاعات الإسرائيلية اليوم أن ثلث الشبان الإسرائيليين يرغب في الهجرة إلى الخارج إن أتاحت الفرصة.

استطاعت الانتفاضة، بصمودها في مواجهة بطش الاحتلال غير المسبوق، أن تفرض على إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة، على الرغم من أن هذه الدولة لا تتفق مع الرؤية الفلسطينية وفق برنامج الإجماع الوطني. فقد تضمنت "رؤية" الرئيس جورج بوش الاعتراف بمبدأ قيام دولة فلسطينية، وتضمنت خريطة الطريق هذا المبدأ، الذي تم تكريسه في قرار مجلس الأمن رقم 1515.

غير أن الاعتراف بحق إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يكن تعبيراً عن الإقرار بحق الشعب الفلسطيني كله في تقرير المصير، ولا بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً لما يكفله لهم القرار رقم 194، في حين لا تزال مساحة الدولة وعاصمتها وحدودها ومقومات السيادة فيها محل خلاف، بل مطروحة لعملية تفاوض لا يعرف مآلها النهائي، الأمر الذي يهدد بإفراغ حق الاستقلال في دولة من مضمونه الأساسي بحيث يتحول إلى دولة ذات حدود مؤقتة تقوم على جزء من الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، وتكون محمية إسرائيلية لا تملك من مقومات الدول سوى الاسم.

إن تقويم الانتفاضة لا يكتمل من دون التوقف أمام ما بات يعرف باسم "الأفق السياسي"، بعد ترسخ واقع الانقسام الداخلي السياسي والجغرافي، واستئناف المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي، قبل اجتماع أنابوليس وبعده، بما يهدد بفرض خريطة الطريق وفق القراءة الإسرائيلية لها، وورقة الضمانات التي منحها الرئيس بوش لرئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، أريئيل شارون، كسقف تفاوضي يصعب على الفلسطينيين اختراقه، في ظل موقف أميركي يتبنى اللاءات الإسرائيلية الثلاث: لا انسحاب إلى حدود سنة 1967؛ لا عودة اللاجئين إلى ديارهم؛ لا انسحاب من القدس، مع أخذ الحقائق على الأرض بعين الاعتبار، وفي مقدمها ضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل.

بين انتفاضتين

ثمة من يقول إن الانتفاضة الأولى فتحت الطريق أمام تحقيق شعار الحرية والاستقلال، من خلال عقد مؤتمر مدريد ومن ثم قيام السلطة، في حين جاءت الانتفاضة الثانية لتجهض فرصة تحول مشروع السلطة إلى دولة. وبمعنى آخر: يوحي هذا الزعم بأن ما حققته الانتفاضة الأولى بددته الثانية. لكن المقارنة بين الانتفاضتين لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أولاً: جاءت الانتفاضة الأولى بمبادرة فلسطينية بحتة، وكانت أهدافها واقعية، وقيادتها موحدة، وكذلك قرارها. والأهم أن السلطة التي مثلت دور الدولة الوهمية واستعارت خطابها ورموزها لم تكن قائمة في ذلك الحين، الأمر الذي ساهم في بلورة خطاب فلسطيني موحد داخل الوطن وخارجه، يعكس الرغبة في التحرر الوطني. أما الانتفاضة الثانية، فجاءت كردة فعل على العدوان الإسرائيلي، وكانت شعاراتها وأهدافها متعددة، وكذلك قياداتها ومرجعيات قراراتها، في حين ظهر الانفصام واضحاً بين خطابها المنتمي إلى مفردات التحرر الوطني وبين خطاب السلطة المتماثل مع مفردات الدولة الوهمية.

ثانياً: دفعت الانتفاضة الأولى ثمن انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، وخضوع العالم للنظام الأحادي القطبية تحت السيطرة الأميركية، وانهيار التضامن العربي، وخصوصاً بعد احتلال العراق للكويت، الأمر الذي جعل إمكان تحقيق هدفها في الحرية والاستقلال أمراً بعيد المنال، على الرغم من الاعتراف الأميركي والدولي بأهمية معالجة قضية الشعب الفلسطيني، كما تجلى لاحقاً في المسار السياسي الذي بدأ بمؤتمر مدريد سنة 1991 بمشاركة منظمة التحرير تحت المظلة الأردنية، وانتهى بمسار أوصلو المباشر بين المنظمة وإسرائيل. أما الانتفاضة الثانية، فقد دفعت ثمن أحداث 11 أيلول/سبتمبر، لكن التطورات اللاحقة كان يمكن أن توظف لمصلحتها، بدءاً من تفاقم المأزق الأميركي في العراق وأفغانستان، وعجز واشنطن عن حل الأزمة مع إيران سلمياً أم حرباً، وصولاً إلى هزيمة إسرائيل في الحرب اللبنانية في صيف سنة 2006. غير أن المشكلة تكمن في عدم إدراك القيادة الفلسطينية قدرتها على توظيف حاجة الإدارة الأميركية إلى تحقيق نجاحات في الشرق الأوسط من أجل تعزيز السعي لتحقيق الحقوق الفلسطينية بعدها الأدنى. وبالانخراط في المسار التفاوضي من دون الإمساك بجميع أوراق القوة المتاحة، تكون القيادة الفلسطينية قد أصبحت عرضة لضغوط تهدف إلى إجبارها على القبول بحل تصفوي للقضية الفلسطينية، يقوم على تلبية حاجات إسرائيل عبر تمكينها من الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأرض بأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين.

ثالثاً: لعل من أبرز الإشكاليات التي واجهتها انتفاضة الأقصى، خلافاً لما كان عليه الحال في الانتفاضة الأولى، قضية العلاقة بين السلطة والمقاومة، وما ترتب عليها من ازدواجية الخطاب السياسي والإعلامي والكفاحي، ما بين سلطة ملتزمة باتفاقات تمنعها من استخدام أي شكل من أشكال المقاومة ضد الاحتلال، وتفرض عليها اعتماد المفاوضات والوسائل السلمية فقط، وبين انتفاضة جمعت أشكال المواجهة الشعبية والمقاومة المسلحة، وتبنت خطاباً تحريراً وطنياً، الأمر الذي سمح بنشوء الازدواجية في خطاب القيادة الفلسطينية وممارستها، وتحديداً على مستوى الرئاسة ممثلة بالرئيس الراحل عرفات. ففي حين كان يتم تأكيد التزام الاتفاقات الموقعة وعملية السلام والمفاوضات، وإدانة عمليات المقاومة المسلحة، بل اعتبارها علناً شكلاً من أشكال "الإرهاب"، كان يتم دعم المقاومة بالمال والسلاح، وتشجيع نشوء الكتل المسلحة، مثل كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة "فتح"، التي ضمت في صفوفها العديد من كوادر الأجهزة الأمنية. وقد أثار ذلك علامة استفهام أساسية في شأن القدرة على الجمع بين السلطة والمقاومة المسلحة.

رابعاً: كانت منظمة التحرير بفصائلها الأساسية هي مرجعية القيادة الوطنية الموحدة التي كانت تقود فعاليات الانتفاضة الأولى وتوجهها. وبالقدر الذي سعت فيه المنظمة لاستثمار نتائج هذه الانتفاضة سياسياً، فإنها في المقابل وفرت لها مختلف أشكال الدعم، ولا سيما الدعم السياسي من خلال استعادة وحدة منظمة التحرير وتتويج عقد دورة المجلس الوطني سنة 1988 في الجزائر بالتوافق الوطني الشامل على وثيقة إعلان الاستقلال، التي وفرت دافعاً قوياً لمضي الانتفاضة نحو تحقيق هدفها في الحرية والاستقلال. ولم يكن عود التيار الإسلامي قد اشتد حينذاك، فقد أعلن انطلاق حركة "حماس" كامتداد لحركة الإخوان المسلمين مع اندلاع الانتفاضة، وظلت فصائل منظمة التحرير تتحمل العبء الأساسي في اتخاذ القرار المتعلق بالانتفاضة الأولى. لكن النظام السياسي الفلسطيني شهد تغيرات جوهرية في مكوناته وحجوم الفصائل السياسية خلال فترة التسعينيات، بحيث اندلعت الانتفاضة الثانية في ذروة استفادة التيار الإسلامي، وعلى رأسه حركة "حماس"، من مأزق أوصلو، ومن القدرة على وضع "الفيتو" على السياسة الفلسطينية الرسمية، ولا سيما من خلال تصعيد المقاومة المسلحة، وفي مقدمتها السلاح الأمضى المتمثل في العمليات الاستشهادية. وفي النتيجة النهائية، كانت الانتفاضة والمقاومة تتواصلان وفق مرجعيات وأجندات متعددة، من دون الانتباه إلى أن استمرار التلكؤ في الحوار لإعادة بناء النظام السياسي على مستوى منظمة التحرير والسلطة بمشاركة التيار الإسلامي ستكون له عواقب كارثية لا على الانتفاضة فحسب، بل أيضاً على وحدة الشعب الفلسطيني، سياسياً وجغرافياً، كما هو الحال اليوم.

الانتفاضة والخيارات المستحيلة

في ضوء ذلك، وجدت السلطة نفسها تقف أمام خيارات صعبة: إما الاحتفاظ بالسلطة واعتماد المفاوضات وعملية السلام مع المقاومة الشعبية السلمية لتحسين شروط التفاوض، وإما حل السلطة والعودة إلى خيار المقاومة بمختلف أشكالها، باعتباره الخيار الأساسي لإحداث تعديل في ميزان القوى يسمح بتجاوز استعصاء إنهاء مرحلة أوصلو الانتقالية، ويراكم المكاسب النضالية وصولاً إلى انتزاع حل وطني للقضية الفلسطينية.

حاول الرئيس عرفات الجمع بين المفاوضات وبقاء السلطة والمقاومة الشعبية والمسلحة في آن واحد، فارتقى شهيداً في نهاية مسار استبعده كشريك محتمل في حل مفروض وفق الرؤية الإسرائيلية. أما الرئيس محمود عباس فيحاول العودة إلى الوراثة من دون أن يدرك أن شروط اللعبة اختلفت. فقد أسقطت إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة، خلال انتفاضة الأقصى، مبدأ الحل المتفاوض بشأنه ومرجعيات عملية السلام والاتفاقات السابقة، بما فيها اتفاق أوصلو، واعتمدت سياسة فرض الحل الإسرائيلي، تارة عبر محاولة فرضه على طاولة المفاوضات، وتارة من خلال استخدام القوة والعدوان لفرض التسليم بالخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب. وفي كلتا الحالتين، لم تهمل إسرائيل لحظة واحدة أهمية اعتماد سياسة فرض الحقائق الاحتلالية والاستيطانية، وفصل القدس وتهويدها، واستكمال بناء الجدار، وشق الطرق الالتفافية، وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية إلى جزر معزولة يربط بينها تواصل "مواصلاتي" لا جغرافي وديموغرافي. وفي سياق هذا السلوك اليومي، سواء استؤنفت المفاوضات أو تعثرت، كانت إسرائيل تسابق الزمن لضمان تحويل رؤيتها للحل إلى الرؤية الوحيدة المطروحة عملياً، بل "الأكثر واقعية" في نظر الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية.

في الطريق نحو

الانتفاضة الثالثة

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من انتفاضة الأقصى، ومن مجمل ما أحاط بها ورافقها من أوضاع وعوامل، وخصوصاً ما يتعلق باتفاق أوصلو وعملية السلام والمفاوضات وما يمكن أن تفضي إليه الجولة العنثية الراهنة من المفاوضات، تتمثل في عدم وجود حل وطني على الأبواب، وفي أن الإمكانيات باتت مفتوحة على خيارات أحلاها مر، ربما تتراوح بين تكريس وضع الانقسام القائم تحت الاحتلال لفترة طويلة مقبلة، أو فرض الدولة ذات الحدود الموقتة، أو العودة إلى الخيار الأردني والوصاية المصرية، أو الوصاية الدولية التي تندرج في سياق خدمة الحل الإسرائيلي من دون أن تكون بديلة من الاحتلال أو أن توفر الحماية للشعب الفلسطيني. ولا يعني أي من هذه الخيارات سوى إبقاء الصراع قائماً من دول حل قضاياها الأساسية، الأمر الذي سيوفر العوامل المطلوبة لاندلاع انتفاضة شعبية جديدة.

لكن الانتفاضة الجديدة يمكن أن تتوجه ضد أهداف أخرى، وتأخذ أشكالاً متنوعة أيضاً. فهي قد تكون ضد السلطة، وما يجعل هذا الإمكان وارداً استمرار الانقسام السياسي والجغرافي، وعدم إيجاد حل له، وتعمقه بمرور الوقت، وتضام ذلك مع تفاقم تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ حالة تقطيع الأوصال وفصل القدس عن بقية الأراضي المحتلة وتجويع قطاع غزة، في غياب أي أفق سياسي جدي، وتزايد الاختلالات في سياسة السلطة، وعدم تحقيق الإصلاح المطلوب. ولعل المهرجان الحاشد في قطاع غزة لمناسبة ذكرى استشهاد الرئيس عرفات، وما شهدته من تطورات دراماتيكية، يجعلان هذا السيناريو واقعياً. يضاف إلى ذلك حالة الاحتقان في الضفة الغربية، واستمرار حملات الملاحقة والاعتقال ضد حركة "حماس"، وتهديدات القياديين في الحركة محمود الزهار ونزار ريان بنقل ما يجري في القطاع إلى الضفة، الأمر الذي يجعل إمكانيات الانفجار الشعبي الداخلي أمراً لا يمكن تجاهله.

في مواجهة مثل هذه التحديات الخطرة لا مناص من بلورة استراتيجية فلسطينية جديدة تهدف إلى حشد الشعب الفلسطيني، أو أغلبيته الساحقة، وراء برنامج وطني واقعي قادر على الإقلاع، محلياً وعربياً ودولياً، على أساس وحدة الوطن، وإعادة الاعتبار إلى المقاومة ذات الجدوى، واستعادة مكانة القضية الفلسطينية على المستويات كافة. ولا بد من أن يكون الإنسان الفلسطيني وتلبية حاجاته وتوفير مقومات صموده على أرض وطنه في صلب الأولويات الفلسطينية ضمن هذه الاستراتيجية.

إن الانتفاضة الثالثة آتية لا محالة، لكن الحكمة تقتضي العمل منذ اللحظة لبلورة مثل هذه الاستراتيجية القادرة على توجيهها ضد الاحتلال، بحيث تكون مقاومة شعبية أساساً، من دون إسقاط حق المقاومة بجميع أشكالها، بما في ذلك الكفاح المسلح. فلا يوجد أمام الفلسطينيين سوى خيار توجيه كل الجهود ضد الاحتلال، وتحويل المقاومة الشعبية إلى عامل توحيد للشعب، وتسخير طاقاته للضغط على نقاط الضعف الإسرائيلية، بما يتلاءم مع خوض مجابهة طويلة، تكون خسائرها محتملة فلسطينياً، وتتحول إلى حرب استنزاف تجعل الاحتلال مشروعاً خاسراً في نظر الإسرائيليين قبل غيرهم. ■

(*) مدير مركز بدائل للإعلام والأبحاث في رام الله.

(**) صحافي مقيم برام الله.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx